ورقة موقف من المفوضية المصرية للحقوق والحريات

حول احتجاز عشرات اللاجئين بقسم شرطة السلوم ومديرية أمن مرسى مطروح تعسفيا لفترات طويلة في ظروف إحتجاز سيئة

ورقة موقف من المفوضية المصرية للحقوق والحريات

حول احتجاز عشرات اللاجئين بقسم شرطة السلوم ومديرية أمن مرسى مطروح تعسفيا لفترات طويلة في ظروف إحتجاز سيئة

الناشر
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
WWW.EC-RF.ORG
Info@Rights-Freedoms.ORG

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل ٤,٠ دولي.

الواقعة:

رصدت المفوضية المصرية للحقوق والحريات عن طريق مصادر مباشرة احتجاز السلطات المصرية عشرات من ملتمسي اللجوء ومهاجرين غير نظاميين أثناء محاولتهم الهجرة من مصر بشكل غير رسمي إلى ليبيا عن طريق الحدود المصرية الليبية. تتنوع جنسيات المحتجزين كالأتي: (أكثر من 85 سودانيا، 4 محتجزين يحملون الجنسية اليمنية، وسوريان، وثلاثة من حملة الجنسية الإريترية، وثلاثة من بنجلاديش، وأم ورضيعتها من جمهورية سيراليون). تم القبض عليهم في أوقات مختلفة أثناء محاولتهم التسلل بشكل غير رسمي عبر الحدود المصرية إلى ليبيا.
جميع المقبوض عليهم كانوا محتجزين من وقت القبض عليهم في قسم شرطة السلوم ثم تم نقلهم إلى مديرية أمن مرسى مطروح يوم 21 سبتمبر 2018 ويتم تهديدهم بترحيلهم خلال أيام.

إجراءات الاعتقال:

تم اعتقالهم عن طريق قوات حرس الحدود المصرية أثناء محاولة التسلل عبر الحدود الغربية لمصر إلى ليبيا، بعض من المحتجزين ذكر في شهادته معاملة سيئة من قبل القوات التي قامت بإلقاء القبض عليهم بالضرب والسب.

التحقيق والمحاكمة:

تم عرضهم على النيابة العسكرية ثم مثولهم أمام المحكمة العسكرية بتهمة التسلل والتواجد في منطقة حدودية بدون تصريح. خلال فترة التحقيق والمحاكمة لم يسمح لهم بالتواصل مع ذويهم وبدون حضور محاميهم.
القضايا المتهم فيها جميع المحتجزين هي قضايا نظرت أمام القضاء العسكري بتهمة التسلل من يناير 2017 وحتى أغسطس 2018. معظم القضايا انتهى النظر فيها وصدرت فيها قرارات من المحكمة بالسجن من عام لستة أشهر مع إيقاف التنفيذ.
الوضع الحالي:
ترفض وزارة الداخلية تنفيذ قرار الإفراج عنهم وتقوم بإحتجازهم بدون أي سند قانوني على ذمة النظر في ملفاتهم واتخاذ القرار من قبل جهاز الأمن الوطني، بعض المحتجزين وصلت فترة إحتجازه بدون سند قانوني إلى عامين.

ظروف الاحتجاز:

ظروف الاحتجاز في غاية السوء، حيث أن جميع المحتجزين ينامون على الأرض مباشرة داخل 7 زنازين ضيقة، ممنوعين من التواصل مع العالم الخارجي، الطعام المقدم لهم هو ثلاثة أرغفة وقطعتين جبن كل يوم للفرد الواحد ويتم ملء زجاجات مياه للشرب من الحمام. لا يوجد أي أدوات نظافة شخصية مما تسبب في انتشار الحشرات داخل الزنازين وإصابة العديد من المحتجزين بأمراض جلدية خطيرة. أما عن الوضع الصحي فلم يتم توقيع الكشف الطبي عليهم منذ إلقاء القبض عليهم وحتى الآن ولا يسمح بدخول أي نوع من الأدوية لهم.

الإجبار على الترحيل:
في ظل الظروف السيئة المحتجزين بها تقوم السلطات بالضغط عليهم من أجل إجبارهم على الترحيل إلى بلادهم وشراء تذاكر السفر على نفقتهم أو نفقة أسرهم.

إدارة مقر الاحتجاز:

إدارة سجن قسم شرطة السلوم المحتجز به عشرات من ملتمسي اللجوء والمهاجرين غير الرسميين ليست على دراية بأي مما يتعلق بحقوق ملتمسي اللجوء أو المهاجرين غير النظاميين. التعامل اليومي مع المحتجزين عنيف، كما لا يتم تطبيق لائحة السجون المصرية .
كما إن إدارة السجن ليس لديها مترجم لترجمة احتياجات المحتجزين من الجنسيات الأفريقية الذين لا يستطيعون التحدث إلا بلغاتهم المحلية.

المحتجزين من حملة الجنسية اليمنية ملتمسي لجوء مسجلين لدي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

الأسماء:
أسامة موسى عبد اللّه الصباحي 26 عام، رقم الملف بمفوضية اللاجئين 555-18C02988
أحمد عثمان محمد عثمان العبيدي 30 عام، رقم الملف بمفوضية اللاجئين 555-18C03053
احمد ناصر علي الحميدي 29 عام، رقم الملف بمفوضية اللاجئين 555-AP00271149
أنور سعيد محمد الشرماني 23 عام، رقم الملف بمفوضية اللاجئين 555-AP00268401
من حملة الجنسية اليمنية تم إلقاء القبض عليهم في نهاية شهر يونيو 2018 على الشريط الحدودي بين جمهورية مصر العربية والجماهيرية الليبية.

القوات التي قامت بعملية الاعتقال: قوات حرس الحدود التابعة للقوات المسلحة المصرية

انتهاكات أثناء الاعتقال: حسب المعلومات المتوفرة تم الاعتداء عليهم بالضرب من القوة التي قامت باعتقالهم وتم منعهم من التواصل مع أي شخص أو إبلاغ أسرهم ، كما تم الاعتداء عليهم بالسب.

الإجراءات القانونية التي تم اتخاذها ضدهم: تم عرضهم على النيابة العسكرية ثم نظر القضية أمام المحكمة العسكرية على ذمة القضية 162 لسنة 2018 بتهمة التسلل عبر الحدود المصرية الليبية.

الانتهاكات القانونية أثناء التحقيق والمحاكمة:
– تم التحقيق معهم ومحاكمتهم بدون ممثل للدفاع القانوني
– تم محاكمتهم بإجراءات استثنائية ومحاكم استثنائية (عسكرية)
حكم المحكمة: السجن من سنة إلى ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ.

الوضع الحالي: رفضت وزارة الداخلية الإفراج عنهم ومازالوا محتجزين حتى بدون أي سند قانوني على ذمة الأمن الوطني. كانوا محتجزين منذ وقت القبض عليهم وحتى يوم 21 سبتمبر 2018

بقسم شرطة السلوم وتم نقلهم إلى مديرية أمن مرسى مطروح في اليوم المذكور في ساحة المديرية بدون أي رعاية أو أغطية أو غذاء مناسب أو توقيع الكشف الطبي عليهم، مع إستمرار الإكراه المتعمد لإجبارهم على التوقيع على أوراق ترحيلهم.
أحد المحتجزين اليمنيين يعاني من ضيق في التنفس وحساسية بالصدر ولا يسمح له بالحصول على العلاج اللازم.

دور مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمصر:

على رغم من وجود مجموعة من المحتجزين من حملة الجنسية اليمنية يحملون بطاقات التماس اللجوء ولديهم ملفات مسجلة بالمفوضية ووجود آخرين من جنسيات لجوء ووجود خطر حقيقي في حالة ترحيلهم أو إجبارهم على الترحيل القسري عن طريق الإكراه مما يستدعي تدخل مفوضية اللاجئين إلا أنها لم تقدم أي دعم يذكر للمقبوض عليهم، كما أن بعض من ذوي المحتجزين قدم شكواي وطلبات تدخل لمكتب مفوضية اللاجئين بمصر ولكن لم يتم الرد عليهم.

محتجز سوري الجنسية منذ أكثر من عشرين شهر بشكل تعسفي ومحروم من العلاج:

محمد سليمان محمد أبو حوران 50 عام، سوري الجنسية
تم القبض عليه أثناء محاولة عبور الحدود الغربية المصرية إلى ليبيا في يناير 2017
القوات التي قامت بعملية الاعتقال: قوات حرس الحدود المصرية
انتهاكات أثناء عملية الاعتقال: بحسب شهادته فقد تم الاعتداء عليه أثناء إلقاء القبض عليه بالضرب.
التحقيق والمحاكمة: تم عرضه على النيابة العسكرية وأحيل للمحاكمة العسكرية بتهمة التسلل عبر الحدود والتواجد في منطقة حدودية بدون تصريح من الجهات المختصة في القضية 75 لسنة 2017 جنايات عسكرية السلوم
انتهاكات قانونية أثناء التحقيق والمحاكمة:
– تم التحقيق معه ومحاكمته بدون حضور محامي ممثل للدفاع عنه.
– تم التحقيق معه ومحاكمته بإجراءات استثنائية وأمام محكمة استثنائية.
الحكم: السجن سنة مع إيقاف التنفيذ.
الوضع الحالي: رفضت وزارة الداخلية الإفراج عنه ومحتجز من يناير 2017 وحتى الأن، وتم نقله يوم 21 سبتمبر 2018 إلى مديرية أمن مرسى مطروح بدون أي سند قانوني في انتظار رد الأمن الوطني على طلبه.
الوضع الصحي:
مصاب بفيروس الوباء الكبدي c ولم يحصل على أي كشف طبي أو أدوية حتى الآن ووضعه الصحي يزداد سوء بدون أي متابعة أو تدخل.

من ضمن المحتجزين سيدة ورضيعتها من جمهورية سيراليون:

ميمونا تو كمارا، أم بصحبتها طفلتها الرضيعة عمرها سنة ونصف.
ظروف وتاريخ الاعتقال: تم إلقاء القبض عليها في مارس 2018 أثناء محاولة التسلل عبر الحدود المصرية الغربية إلى ليبيا.
التحقيق والمحاكمة: تم عرضها على النيابة العسكرية ثم أحيلت إلى المحاكمة العسكرية في القضية 125 لسنة 2018 جنايات عسكرية باتهامات: التسلل عبر الحدود والتواجد في منطقة حدودية بدون تصريح.
انتهاكات قانونية أثناء التحقيق والمحاكمة: تم التحقيق معها ومحاكمتها بدون حقها في تمثيل محامي للدفاع عنها، كما أن المحاكمة والإجراءات التي تمت جميعها استثنائية (عسكرية) .
الحكم: السجن 6أشهر مع إيقاف التنفيذ.
الوضع الحالي : مازالت محتجزة هي ورضيعتها تعسفيا بدون سند قانوني في انتظار رد الأمن الوطني، وتم نقلهم إلى مديرية أمن مرسى مطروح يوم 21 سبتمبر 2018 ومنذ ذلك الوقت وحتى الأن لا يوجد أي معلومات عنهم.
ظروف الاحتجاز:
تم إيداعها بزنزانة انفرادية ضيقة هي وطفلتها، الطعام المقدم لهم عدة أرغفة خبز وقطع قليلة من الجبن، ويملؤن الزجاجات من الحمام بالمياه للشرب، ممنوع عنهم الزيارات، ولا يسمح لهم بالخروج من الزنزانة إلى أشعة الشمس منذ ستة أشهر وحتى الآن، لا يوجد معهم حفاضات صحية، كما لا يسمح بتوقيع الكشف الطبي عليهم أو إدخال الأدوية الضرورية لهم، وبعد نقلهم إلى مديرية أمن مرسى مطروح يوم 21 سبتمبر 2018 وهم محتجزون في غرفة صغيرة تحت السلم الخلفي للمديرية.
الوضع الصحي: متدهور للغاية للأم ورضيعتها بسبب سوء التغذية وعدم وجود أي رعاية صحية أو توقيع كشف طبي.

ما يحدث مع المحتجزين من ملتمسي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين بقسم شرطة السلوم ومديرية أمن مرسى مطروح هو مخالفة للدستور والقوانين المصرية وإخلال بالتزامات مصر الدولية:

نص الدستور المصري على حق اللجوء في المادة 91: " للدولة أن تمنح حق اللجوء السياسي لكل أجنبي مضطهد.."
كما نص في المادة 54 منه على صيانة الحرية الشخصية والحماية من الاعتقال غير المبرر والحق في الاستعانة بمحام والحماية من الحبس التعسفي وبطلان إجراءات الحبس إذا لم يتم عرض الموضوع على جهات القضائية المختصة وصدور قرار بالحبس في.
وعلى الرغم من عدم صدور قانون داخلي يتعلق بوضع اللاجئين وحقوقهم إلا أن قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين الصادر في 2016 في المادة (2) منه على عدم ترتب المسؤولية الجنائية على المهاجر المهرب ولا يعتد برضائه في تحميله المسؤولية.

إقليميا ودوليا :

المادة 93 من الدستور المصري تنص على أن: " تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة" .

و مصر دوليا وإقليميا وقعت وصدقت على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق اللاجئين والمنع من الاحتجاز التعسفي منها:

ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 9 أنه : " لا يجوز احتجاز أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا" ويشكل اللاجئون وطالبو اللجوء فئة خاصة من الأشخاص المحميين في القانون الدولي، الذين ذكرت حقوقهم بشكل خاص في الإعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة 14 حيث أعطى لكل إنسان الحق في التماس اللجوء والتمتع به كحق أساسي من حقوق الإنسان. كما عرفت الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة الخاصة باللاجئين لسنة 1951 اللاجئ وطالب اللجوء بشكل تفصيلي [1]. علاوة على ذلك يمنح كل من القانون الدولي التعاهدي والعرفي اللاجئين الحماية من الإعادة القسرية إلى الدول التي قد تكون حياتهم أو حريتهم معرضة للخطر فيها. كما تحمي اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللا إنسانية أو المهينة كل إنسان دون استثناء من الإعادة إلى بلد قد يتعرض فيه لضروب التعذيب عندما يكون هناك أسباب جوهرية للاعتقاد بأنه قد يكون عرضة للتعذيب. وقد حظرت إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين 1951 في المادة 31 على الدول المتعاقدة فرض عقوبات جزائية على اللاجئين الموجودين بصورة غير مشروعة في بلد الملجأ، وفي المداة 32 حظرت الإتفاقية طرد اللاجئين وملتمسي اللجوء إلا تطبيقا لإجراء متخذ وفقا للأصول الإجرائية التي نص عليها القانون ويجب أن يسمح للاجئ بأن يبين إثباتات برائته وبأن يمارس حق الإستئناف كما يجب على الدول المتعاقدة أن تعطي اللاجئ مهلة لحين قبوله في بلد أخر، ونصت المادة 33 من نفس الإتفاقية في فقرتها الأولى: (لايجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئا أو ترده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى أي فئة اجتماعية معينة أو بسبب ارائه السياسية) .

كما يحظر عدد من الاتفاقيات الإقليمية الاحتجاز التعسفي للاجئين وطالبي اللجوء والإعادة القسرية إلى بلد المنشأ سواء صراحة أو ضمنا، كالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية (المادة3) والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (مادة 22) ، واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة باللاجئين (المادة2)[2] وإعلان القاهرة لحماية اللاجئين والمهجرين داخليا في العالم العربي (المادة2)، كما أن اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أباحت استثناءات لمبدأ عدم الاحتجاز في استنتاجها رقم 44 في حالات محددة للاجئين وطالبي اللجوء وهذه الاستثناءات غير موجودة في الحالة الحالية للمحتجزين بقسم شرطة السلوم ومديرية أمن مرسى مطروح. كما نصت مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن على معايير الاحتجاز التي تنطبق على كل شخص يتعرض لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن داخل أية دولة وفي أي وقت وفقا لهذه المبادئ حيث نصت على أنه " لا يجوز إلقاء القبض أو الاحتجاز أو السجن إلا مع

التقيد الصارم بأحكام القانون وعلى يد موظفين مختصين وأشخاص مرخص لهم في ذلك" في المبادئ 2 ، 4 .

وبرغم توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة المصرية ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 10 فبراير سنة 1954 و الصادرة بالقانون رقم 172 لسنة 1954 بشأن تنظيم ملتمسي اللجوء وتسجيلهم وإعطائهم بطاقات تعريفية وتقديم الخدمات المختلفة لهم ودراسة أوضاعهم, إلا أن دور مفوضية اللاجئين لا يساعد في حالات الاحتجاز بسبب الدخول أو الخروج الغير نظامي أو في حالات الاحتجاز، كما لا يسمح لمندوب المفوضية بتسجيل المحتجزين أو تقنين أوضاعهم.

موقف المفوضية المصرية للحقوق والحريات:

تدين المفوضية المصرية للحقوق والحريات احتجاز وزارة الداخلية للعشرات من ملتمسي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين تعسفيا وبدون أي سند قانوني ولفترات طويلة تصل إلى أكثر من عشرين شهر في ظروف احتجاز سيئة جدا في قسم شرطة السلوم منهم سيدة ورضيعتها في ظل حرمان من الحقوق الأساسية في توفير الرعاية الصحية والغذائية والرعاية الخاصة للأطفال والسيدات ومنعهم من التواصل مع العالم الخارجي، بالمخالفة للدستور والقانون المصري والمعاهدات والمواثيق الدولية التي وقعت وصدقت عليها مصر. وتطالب المفوضية المصرية للحقوق والحريات بالإفراج الفوري عن المحتجزين والسماح لمندوب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسجيلهم وتقنين أوضاعهم في مصر وتوفير بيئة الحماية المناسبة لهم، كما تحذر من عواقب إستمرار السلطات المصرية في سياسة التضييق على ملتمسي اللجوء ومخالفة إلتزامات مصر الدولية تجاههم.

التوصيات:

توصيات إلى النيابة العامة:

تناشد المفوضية المصرية للحقوق والحريات النيابة العامة بالتوجه إلى مقر الاحتجاز المذكور بقسم شرطة السلوم ومديرية أمن مرسى مطروح لمتابعة حالة المحتجزين وظروف احتجازهم ومواقفهم القانونية وسبب احتجازهم طوال هذه المدة دون سند قانوني وتوفير الرعاية الكاملة لهم، وذلك إعمالا لاختصاصها القانوني.

توصيات لوزارة الداخلية:

الإفراج الفوري عن اللاجئين وطالبي اللجوء المحتجزين تعسفيا بدون أي سبب قانوني بقسم شرطة السلوم ومديرية أمن مرسى مطروح والسماح لمندوب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتواصل معهم وتسجيلهم لبدء تقنين أوضاعهم للأشخاص الذين يرغبون في ذلك، ولحين إنهاء الإجراءات على وزارة الداخلية أن تقوم باستخدام بدائل الحبس الاحتياطي وتوفير الرعاية الطبية والغذائية الكافية للمقبوض عليهم. كما يجب أن تسعى إلى تقديم تدريبات للعاملين بها الذين يتعاملون غالبا مع لاجئين أو مهاجرين غير رسميين عن حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء وإلتزامات مصر تجاههم.

توصيات للمجلس القومي لحقوق الإنسان:

تطالب المفوضية المصرية للحقوق والحريات المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتوجه لزيارة مقر احتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء في قسم شرطة السلوم ومديرية أمن مرسى مطروح ومتابعة أوضاعهم والتواصل مع الجهات المعنية لإنهاء المعاناة الإنسانية المستمرة منذ شهور.

توصيات للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمصر:

على المفوضية السامية للأمم المتحدة التدخل الفوري لمتابعة أوضاع المحتجزين وتقديم الرعاية الطبية والغذائية والدعم القانوني اللازم لحين تقنين أوضاعهم.

المرفقات

- نسخ من سجلات قسم شرطة السلوم مسجل بها بعض أسماء المحتجزين وجنسياتهم.
- صور من مقر الإحتجاز بقسم شرطة السلوم ومديرية أمن مرسى مطروح.
- صور من بطاقات إلتماس اللجوء الخاصة ببعض المحتجزين من حملة الجنسية اليمنية.

مسجونين من السلوم

UNHCR
United Nations High Commissioner for Refugees
Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés

UNHCR Representation to the Arab Republic of Egypt and to the League of Arab States
Mahdi El Makarama St. 3rd Proximity, 7th District, 6th October City, Egypt P.O.Box 1844 11
Tel. 002-02-38355802/3/ Fax 002-02-38355763/ Email areca@unhcr.org

ARECA@UNHCR.ORG

UNHCR Appointment Slip - قسيمة مقابلة مع المفوضية

Issued on: 24 June 2018

File Number:

Nationality: YEM

Case Size 1

Full Name: Anwar Saeed Mohammed Al-Sharmani الاسم:

Contact: 01117952476

Kindly find below information regarding your appointment with the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees in Cairo.

تفضل بالاطلاع في ما يلي على معلومات خاصة بمقابلتك مع مكتب المفوضية بالقاهرة.

AppointmentID	Type	Appointment	Time	التاريخ	نوع المقابلة
555-AF-00268401	New Registration	25 July 2018	08:30	25 يوليو 2018	تسجيل

UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR REFUGEES
UNHCR Representation to the Arab Republic of Egypt and to the League of Arab States

You must come to the Office on the date indicated above with all your family members.
If you are registerering for the first time, please bring with you 2 color pictures, the original identity documents of all family members present and the Registration application form duly completed.
Should you have any questions or need to modify the date of your appointment, please contact our call center: 02 2728 5699.
If you face any urgent protection problems, such as arrest or detention, you should contact our emergency hotline at: 01227333367.
Note: This is not an identity document. The holder of this appointment slip is however a person of concern to UNHCR and should be protected against forcible return to their country of origin or to other country where they would face persecution.

Questions regarding the information contained in this document should be directed to the UNHCR at the address above.

All services provided by UNHCR and our partners are free of charge. If someone request or offer money for services provided by UNHCR, you must immediately inform our Office by contacting our call center or writing to the following address: ARECAFRD@unhcr.org

يجب عليك الحضور إلى المكان، في الموعد المحدد أعلاه ومعك جميع أفراد أسرتك.
إذا كنت تسجل للمرة الأولى، رجاءً أحضر معك عدد 2 صورة شخصية ملونة ووثائق الهوية الأصلية لجميع أفراد الأسرة المتقدمين، بالإضافة إلى استمارة طلب التسجيل بعد ملئها.
إذا كان لديك أي استفسار أو ترغب في تعديل موعد المقابلة، يرجى الاتصال بمركز اتصالات المفوضية: 0227285699.
وإذا تعرضت لمشاكل بشأن حمايتك تستوجب التدخل العاجل، كأن يُقبض عليك أو تُحتجز، يرجى الاتصال بالخط الساخن الطوارئ: 01227333367.
تنبيه: هذه القسيمة ليست وثيقة هوية، ولكن حاملها يعد شخصاً يدخل في نطاق اهتمام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتسعى حمايته من الإعادة القسرية إلى بلده الأصلي أو إلى بلد آخر قد يتعرض فيه للاضطهاد.

يرجى توجيه أي استفسارات بشأن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة إلى مكتب المفوضية في العنوان المذكور أعلاه.
جميع الخدمات المقدمة من مكتب المفوضية مجانية. إذا طلب شخص ما أموالاً أو عرض أموالاً بشأن الخدمات التي تقدمها المفوضية، يجب أن تخطر مكاتبنا فوراً عن طريق التواصل مع مراكز الاتصالات أو من خلال البريد الإلكتروني AREACAFRD@unhcr.org

[1] الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة الخاصة باللاجئين ١٩٥١ والتي انضمت إليها مصر بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٣١ لسنة ١٩٨٠ بشأن الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين الموقعة فى جنيف بتاريخ ١٩٥١/٧/٢٨ – المنشور في الجريدة الرسمية فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨١ - العدد ٤٨ ، صدور قرار وزير الخارجية بنشر هذه الاتفاقية فى الجريدة الرسمية بذات التاريخ

[2] الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن الموافقة على اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية ١٩٦٩ والتي دخلت حيز التنفيذ ٢٠ يونيو ١٩٧٤ التي تحكم الجوانب المختلفة المتعلقة بمشاكل اللاجئين فى أفريقيا " الجريدة الرسمية في ٢٠ مايو سنة ١٩٨٢ - العدد ٢٠ ، وصدور قرار وزير الخارجية بنشرها فى ذات التاريخ

UNHCR
United Nations High Commissioner for Refugees
Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés

UNHCR Representation to the Arab Republic of Egypt and to the League of Arab States
Melitta El Mokaranna St. 3rd Proximity, 7th District, 6th October City, Egypt P.O.Box 1644 17
Tel. 002-02-38155802/3/ Fax 002-02-38355782/ Email areca@unhcr.org

ARECA@UNHCR.ORG

UNHCR Appointment Slip - قسيمة مقابلة مع المفوضية

Issued on: 10 July 2018

File Number:

Nationality: YEM

Full Name: Ahmed Nasser Ali Al-Hamidi

Contact: 01117952476

1 Case Size

الاسم:

Kindly find below information regarding your appointment with the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees in Cairo.

تفضل بالاطلاع في ما يلي على معلومات حول مقابلتك مع مكتب المفوضية بالقاهرة.

AppointmentID	Type	Appointment	Time	التاريخ	نوع المقابلة
555-AP00271149	New Registration	13 August 201	08:30	13 أغسطس 2018	تسجيل

You must come to the Office on the date indicated above with all your family members.
If you are registerering for the first time, please bring with you 2 color pictures, the original identity documents of all family members present and the Registration application form duly completed.
Should you have any questions or need to modify the date of your appointment, please contact our call center: 02 2728 5699.
If you face any urgent protection problems, such as arrest or detention, you should contact our emergency hotline at: 01227333367.
Note: This is not an identity document. The holder of this appointment slip is however a person of concern to UNHCR and should be protected against forcible return to their country of origin or to other country where they would face persecution.

Questions regarding the information contained in this document should be directed to the UNHCR at the address above.

All services provided by UNHCR and our partners are free of charge. If someone request or offer money for services provided by UNHCR, you must immediately inform our Office by contacting our call center or writing to the following address: ARECAFRD@unhcr.org

يجب عليك الحضور إلى المكتب في الموعد المحدد أعلاه ومعك جميع أفراد أسرتك.
إذا كنت تسجل للمرة الأولى، رجاءً أحضر معك عدد 2 صورة شخصية ملونة ووثائق الهوية الأصلية لجميع أفراد الأسرة المتقدمين، بالإضافة إلى استمارة طلب التسجيل بعد ملئها.
إذا كان لديك أي استفسار أو ترغب في تعديل موعد المقابلة، يرجى الاتصال بمركز اتصالات المفوضية: 0227285699.
وإذا تم حدث لمشاكل بشأن معاملتك تستوجب التدخل العاجل، كأن يُقبض عليك أو تُحتجز، يرجى الاتصال بالخط للطوارئ: 01227333367.
تنبيه: هذه التسمية ليست وثيقة هوية، ولكن حاملها يعد شخصاً يدخل في نطاق اهتمام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتبغي حمايته من الإعادة القسرية إلى بلده الأصلي أو إلى بلد آخر قد يتعرض فيه للاضطهاد.

يرجى توجيه أي استفسارات بشأن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة إلى مكتب المفوضية في العنوان المذكور أعلاه.
جميع الخدمات المقدمة من مكتب المفوضية مجانية. إذا طلب شخص ما أموالاً أو عرض أموالاً بشأن الخدمات التي تقدمها المفوضية، يجب أن تخطر مكتبنا فوراً عن طريق التواصل مع مركز الاتصالات أو من خلال البريد الإلكتروني:
ARECAFRD@unhcr.org

مديرية امن مطروح

قسم شرطة السلوم

يومية حجز الأجانب بالقسم

م	اسم المتهم	رقم القضية	الجنسية	امن وطنى	جوازات	سفارة
١	محمد سليمان محمد ابوحوران	٧٥ لسنه ٢٠١٧ ج٠ع	سوري			
٢	النجاشي بابكر ادم دين	١٠٢لسنه٢٠١٨ج٠ع	سوداني			
٣	كاى دورجاس جاتكوس	١٠٥ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	السودان			
٤	ميمونا تو كمارا	١٢٥لسنه٢٠١٨ ج٠ع	سيراليون			
٥	البينو ادم ماجيك اكون	١٣١ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سوداني			
٦	منتصر عبدالرحمن عبدالله	١٤٥ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سوداني			
٧	السر خميس الزاكي إسماعيل	١٦٠لسنه٢٠١٨ ج٠ع	سوداني			
٨	انور سعيد محمد الشرماني	١٦٢ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	يمني			
٩	احمد ناصر على الحميدى	١٦٢ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	يمني			
١٠	محمد على حماد احمد عبدالله	١٦٢ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سوداني			
١١	التقي محمد عيسى محمد	١٦٥ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سوداني			
١٢	الشيخ التجانى صالح محمد	١٧٣ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سوداني			
١٣	انور موسى محمد ادم	١٧٦ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سوداني			
١٤	إسماعيل عبدالله التهامى على	١٧٦ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سوداني			
١٥	شمس الدين بله محمد احمد	١٨٢ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سوداني			
١٦	إسماعيل فضل النبي إبراهيم	١٨٢ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سوداني			
١٧	حسن حسين مالك ادريس	١٨٢ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سوداني			
١٨	ايمان ويل كوانج كوديت	١٨٤ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سوداني			

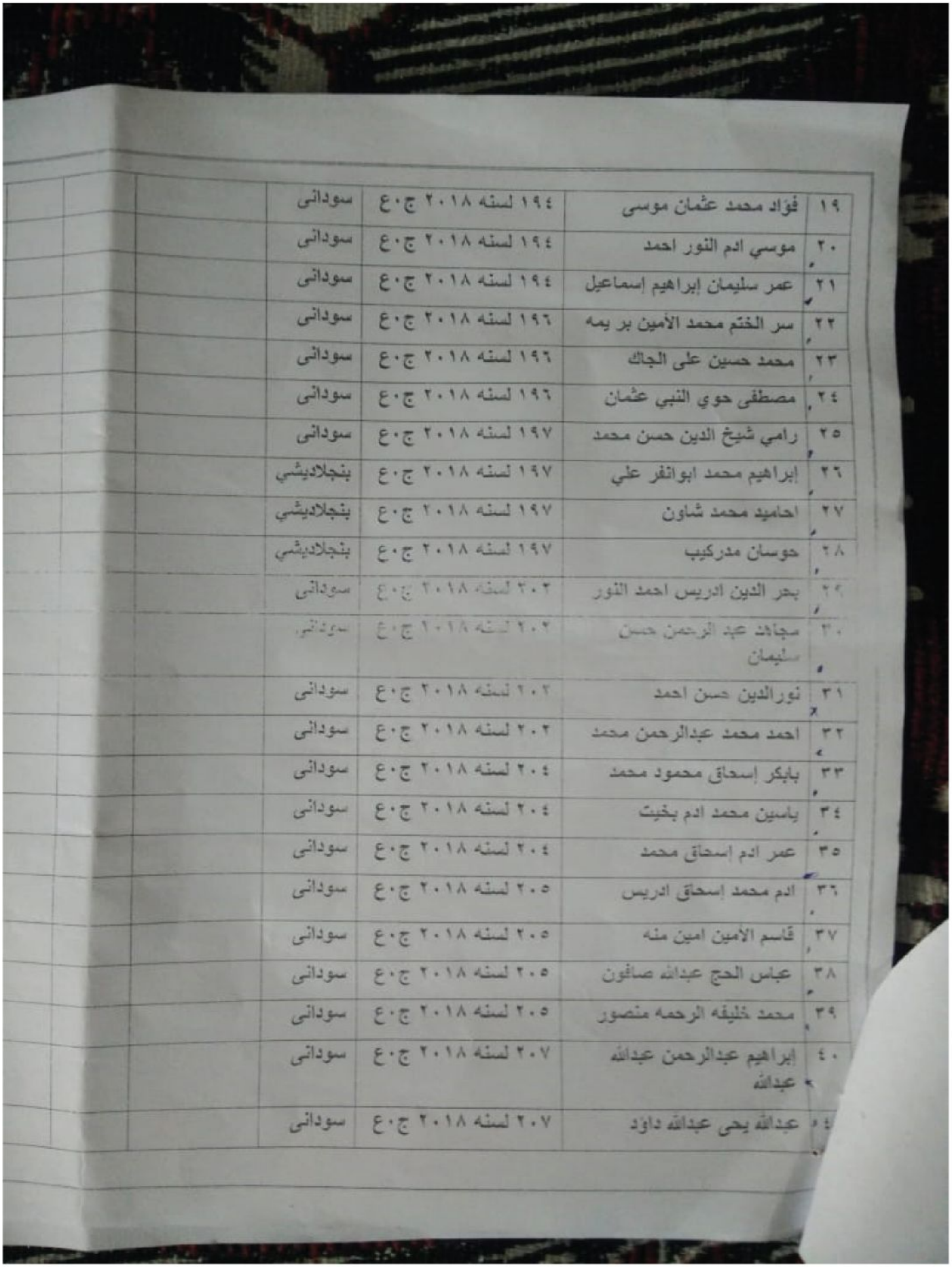

١٩	فؤاد محمد عثمان موسى	١٩٤ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٢٠	موسي ادم النور احمد	١٩٤ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٢١	عمر سليمان إبراهيم إسماعيل	١٩٤ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٢٢	سر الختم محمد الأمين بر يمه	١٩٦ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٢٣	محمد حسين على الجاك	١٩٦ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٢٤	مصطفى حوي النبي عثمان	١٩٦ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٢٥	رامي شيخ الدين حسن محمد	١٩٧ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٢٦	إبراهيم محمد ابوانفر علي	١٩٧ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	بنجلاديشي	
٢٧	احاميد محمد شاون	١٩٧ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	بنجلاديشي	
٢٨	حوسان مدركيب	١٩٧ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	بنجلاديشي	
٢٩	بحر الدين ادريس احمد النور	٢٠٢ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٣٠	مجاهد عبد الرحمن حسن سليمان	٢٠٢ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٣١	نورالدين حسن احمد	٢٠٢ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٣٢	احمد محمد عبدالرحمن محمد	٢٠٢ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٣٣	بابكر إسحاق محمود محمد	٢٠٤ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٣٤	ياسين محمد ادم بخيت	٢٠٤ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٣٥	عمر ادم إسحاق محمد	٢٠٤ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٣٦	ادم محمد إسحاق ادريس	٢٠٥ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٣٧	قاسم الأمين امين منه	٢٠٥ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٣٨	عباس الحج عبدالله صافون	٢٠٥ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٣٩	محمد خليفه الرحمه منصور	٢٠٥ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٤٠	إبراهيم عبدالرحمن عبدالله عبدالله	٢٠٧ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	
٤١	عبدالله يحى عبدالله داود	٢٠٧ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى	

٤٢	ياسين يعقوب ادم	٢٠٧ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى
٤٣	عمر صالح محمد حامد	٢٠٧ لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى
٤٤	حمدان خوجى حمدان حمدان	١٤٦لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى
٤٥	حامد محمد زكريا النور	٢١٣لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى
٤٦	ابراهيم مرسيل حمزه مرسيل	٢١٣لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى
٤٧	عبدالهادى بشار محى بشار	٢١٣لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى
٤٨	اسماعيل محمد ادم عبدالكريم	٢١٣لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى
٤٩	رمضان محمد شريف	٢١٨لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	ارترى
٥٠	احمد محمد ادريس	٢١٨لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	ارترى
٥١	سمير محمد امام	٢١٨لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	ارترى
٥٢	[illegible] مصطفى يونس	٢٢٤لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى
٥٣	عمر ذكريه اسماعيل	٢٢٥لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى
٥٤	عمر بكر عمر	٢٢٥لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى
٥٥	يوسف حسب رسول	٢٢٥لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى
٥٦	ابو عبيده خالد ابوزيد	٢٢٥لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى
٥٧	زكريه ساكن يونس محمد	٢٢٧لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى
٥٨	عيس محمد عبد الكريم	٢٢٧لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى
٥٩	علم الدين كرم الله رجب	٢٢٧لسنه ٢٠١٨ ج٠ع	سودانى

سودانى